

annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

التقرير السنوي 2010

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

للاتصال:

ص. ب: 14/5792، المزرعة: 1105 – 2070

بيروت – لبنان

هاتف: +961 1 319 366

فاكس: +961 1 815 636

البريد الإلكتروني: annd@annd.org

الموقع الإلكتروني: www.annd.org

صورة الغلاف الرئيسية: تظاهرة احتجاج في تونس العاصمة، 14 كانون الثاني / يناير 2011
الصور المرافقة: من التظاهرات في العالم العربي من مصر ولبنان.

ينضمّن هذا التقرير :

4	من نحن، رؤيتنا ومهمتنا
5	تقديم المنسق الرئيسي لأعمال الشبكة البحثية
7	تقديم المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
11	المقدمة
15	عمل الشبكة على السياسات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
15	العمل وفقاً لآلية المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة
17	متابعة العمليات والآليات ضمن الشراكة الأورو-متوسطة
18	مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية وسياسات التنمية
20	تعزيز العمل على سياسات التجارة الخارجية وآثارها التنموية
23	انخراط الشبكة مع شركاء ومسارات دولية
23	الشراكة مع الراصد الاجتماعي
24	المنتدى الاجتماعي العالمي
25	فعالية المساعدات
26	المنتدى من أجل المستقبل
27	منشورات الشبكة خلال العام 2010
29	التقرير المالي للفترة ما بين 2010/1/1 و 2010/1/31
31	أعضاء مكتب التنسيق للشبكة

من نحن؟

إنّ شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة) هي شبكة إقليمية تعمل في 11 دولة عربية مع 7 شبكات وطنية و23 عضو من منظمات غير حكومية. وقد بدأت الشبكة عملها في العام 1997 وكان مكتب أمانتها العامة في بيروت منذ العام 2000. أما هدف الشبكة فهو تمكين منظمات المجتمع المدني وإشراكهم في لعب دور أكثر فعالية في رصد وصياغة السياسات العامة على الصعيدين الوطني، الإقليمي والدولي.

رؤيتنا

تحدد رؤية الشبكة بقيام مجتمعات مدنية فاعلة ومنتجة وديمقراطية في المنطقة العربية، لتكون مؤثرة في السياسات العامة ومنفتحة على الثقافات والمجتمعات الأخرى ومتفاعلة معها. وفي هذه المجتمعات تُصان كرامة الأفراد وحياتهم وحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في اطار سيادة القانون ودولة المؤسسات، وحيث يعمها السلام والأمن والاستقرار.

مهمتنا

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنيّة ديمقراطيّة مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية، وذلك من خلال الضغط والتأثير في السياسات الإقليمية والوطنية في مجالات التنمية والتجارة الدولية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية وتوزيع الثروة العادل والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية.

رهان الشبكة كان في محله

عندما تأسست شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عام 1994، لم تكن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشكل أولوية لدى نشطاء المجتمع المدني في العالم العربي. كانت هذه المسألة تكاد تكون مقتصرة على النقابات. وحتى هذه النقابات لم يكن الكثير منها ولا يزال في معظم الدول العربية يتمتع باستقلالية قراره، وهو ما جعلها غير فاعلة، وخاضعة لسياسات حكوماتها، التي تخلت منذ فترة طويلة عن حقوق مواطنيها، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما أن شدة القمع، والانتهاك الواسع للحريات طيلة المرحلة الماضية، واستبعاد الديمقراطية كنظام للحكم، وازدياد عدد معتقلي الرأي والمحاکمات السياسية، كل ذلك وغيره، جعل قسماً هاماً من منظمات المجتمع المدني المستقلة والمناضلة تعطي الأولوية في جهود التعبئة والمناصرة للحقوق المدنية والسياسية.

ومما زاد في تهميش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هيمنة منوال التنمية الذي روجت له أدبيات البنك الدولي، ودافعت عنه بقوة مختلف الأنظمة الرأسمالية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، وهو ما أضعف فكرة العدالة الاجتماعية على الصعيد العالمي، بحجة التفوق الساحق لليبرالية واقتصاد السوق. وتزامن ذلك كله مع أزمة اليسار الذي انهار بالجملة، وتخلي عن أدواره السابقة، وعجز عن إعادة بناء صفوفه على أسس جديدة.

اليوم بدأ يختلف الأمر عن الأمس، حيث توالى الأحداث عالمياً وعربياً، لتدفع في اتجاه مراجعة عديد المقولات التي كادت أن تتحول إلى مقدسات يكفر من يشكك فيها، أو يعتبر متخلفاً وذو نظرة رجعية. لقد نجحت حركات مناهضة العولمة منذ تسعينات القرن الماضي في إثارة التساؤلات والشكوك حول عدالة النظام الاقتصادي العالمي المهيمن، مؤكدة على أن قيام عولمة بديلة تكون ذات وجه إنساني هدف ممكن وشرعي ويجب النضال من أجله.

ثم جاءت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتفتح من جديد ملفات الفكر الاقتصادي النيو-ليبرالي، وتخضعه للنقد والمراجعة، وتزيل عنه طابع القداسة والتمجيد المطلق. فلم يعد دور الدولة مرفوضاً في عالم الاقتصاد، حيث تم اللجوء إليها

مرة أخرى، لا لكي تصادر حركة الإنتاج وتبادل السلع وحق الملكية، وإنما لتلعب دور المراقب وحامي الفقراء وحافظ الحقوق والسيادة في حدها الأدنى.

أخيراً، اندلعت الثورات في عدد من الدول العربية، فأطاحت بمسلمات كثيرة، ولم تكتف بفرض الديمقراطية كخيار سياسي لا بديل عنه، وإنما أكدت أيضاً على التلازم الضروري بين الديمقراطية والتنمية. لقد بدأت هذه الثورات بالنموذج التونسي الذي اتخذ في المرحلة السابقة كمثل للتدليل على إمكانية تحقيق قدر من النمو والاستقرار دون التقييد بالحريات، غير أنه انهار فجأة، ليثبت هشاشة منوال التنمية الذي أخذ يسود منذ مطلع سبعينات القرن الماضي.

الثورات العربية ثورات ديمقراطية اجتماعية بامتياز. وبناء على طبيعتها تلك، فإن حمايتها والمحافظة على حيويتها وأهدافها، يستوجبان إعادة الاعتبار للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتفكير جدياً في وضع البدائل التنموية العميقة حتى لا يفتك التفاوت والظلم الاجتماعي بالتضحيات الجسيمة التي قدمتها الجماهير في صناعة مستقبل أفضل.

الخلاصة أن الشبكة تجدد نفسها في هذا المنعرج على موعد مع التاريخ. وهو ما يحمل أعضائها مسؤوليات ضخمة، ويفرض عليهم استراتيجيات جديدة تكون في حجم التحولات الكبرى الجارية في المنطقة.

صلاح الدين الجورشي¹

1 (صلاح الدين الجورشي، المنسق الرئيسي للأعمال البحثية للشبكة، تونسي الهوية ومقيم في تونس.

تقديم المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

العام 2010 خطوة إلى الأمام.. خطوات إلى الوراء

تميز العام 2010 عن الأعوام التي سبقتة أنه شهد في نهايته انطلاق التحولات الكبيرة على مستوى العالم العربي، التي بدأت بالاحتجاجات الشعبية في تونس والتي ادت الى اسقاط الرئيس ثم انتقلت إلى مصر والى عدد من البلدان العربية الاخرى. إذاً نهاية عام وبداية عام آخر مميزة وغير مسبوقه: سقوط رئيسين، ومشهد تتخلله التحركات الاحتجاجية في العديد من الدول، فهناك من اقدم على اقرار بعض الاصلاحات تداركاً لما هو أسوأ، وآخر اغدق المساعدات والاعانات على شعبه وشرع بالانفاق على الخدمات والبنى التحتية، وثالث اغرق البلاد بحمام من الدم اتى على عشرات الالوف من المواطنين، وآخرين ملأوا السجون بالمحتجين لانهم ينفذون مؤامرة خارجية. هذا وتستمر الاحتجاجات بعد ان كسر المواطنون حاجز الخوف وصمموا على تحقيق اهدافهم.

بدأت التحركات على وقع الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، ولكن سرعان ما تحولت الى حالة عصيان مدني عام يرفض سياسات القمع وكم الافواه وتفشي الفساد في ظل غياب آليات المساءلة والمحاسبة. وفي هذا الوقت يستمر نبض الحراك الشعبي بعيداً عن الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الهيئات الحكومية والمدنية، وكذلك في ظل غياب التحضيرات الجدية لدى هذه الهيئات للمرحلة القادمة.

في ظل هذا الجو العام الذي طبع عام 2010، عملت الشبكة العربية على تفعيل مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات التي تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، في الوقت الذي لم تكن هذه القضايا مطروحة على جدول اعمال الحكومات والعديد من المنظمات الاقليمية والدولية بالشكل المطلوب.

ففي مطلع العام 2011 انعقدت في شرم الشيخ القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الثانية بعد ان انعقدت القمة الاولى في مطلع العام 2009 في الكويت. وقد طُرحت على جدول أعمال القمة التحديات التنموية والخيارات الاقتصادية الكبرى من غير ان تحظى السياسات الاجتماعية بالقدر نفسه من الاهتمام، ومن غير ان تطلق آلية واضحة لمتابعة المقررات التي خرجت بها قمة الكويت. وفي الوقت الذي حرصت فيه جامعة الدول العربية على تنظيم منتديات موازية للشباب

وللمجتمع المدني ولقطاع الاعمال بموازاة القمة، تعبيراً عن الرغبة في مشاركة كافة القطاعات المعنية، كان لافتاً غياب التحضير الجدي للقمة نفسها وللتحليل الاقتصادي والاجتماعي الواقعي والمسؤول الذي يسعى الى وضع الحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها دول المنطقة باستثناء التقرير حول اهداف الألفية للتنمية الذي اعدته جامعة الدول العربية بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة للقمة الدولية حول اهداف الالفية.

إن التحديات التي عرضها التقرير لم تحظ بالمنقشة المطلوبة في المراحل التحضيرية، لاسيما معضلات البطالة المتفشية بين الشباب بشكل خاص والتي تفوق المعدلات الدولية، إضافة إلى قضايا ارتفاع معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي والتفاوت الجغرافي بين الريف والمدينة. لا بل اقتصر التركيز خلال الاعداد للقمة على بعض المشاريع الانشائية لتطوير التكامل العربي وتحديدًا مشاريع ربط المنطقة العربية بشبكة الكهرباء والنقل البري وسكك الحديد.

هذا علماً ان وزارة الخارجية المصرية كانت قد اعلنت في ايلول/ سبتمبر 2010 عن النية في عقد القمة مطلع العام 2011، فحاولت "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" على امتداد الفترة بين الاعلان وبين انعقاد القمة التواصل مع مؤسسات الجامعة العربية المعنية لحثها على التشاور مع المجتمع المدني لاغناء القمة بالافكار والملاحظات، دون جدوى. فعقدت الشبكة منتدى في بيروت قبيل انعقاد القمة في يناير 2011، صدر عنه اعلان يرتكز على الاعلان الذي صدر عن المجتمع المدني قبيل انعقاد القمة الاولى في الكويت عام 2009، ويحدد وجهة نظر المجتمع المدني حول التحديات التي تواجهها شعوب المنطقة.

إن ضعف التحضير لحدث على مستوى القمة التنموية العربية انما يعكس خلافا على مستوى القيادة العربية وعلى مستوى مؤسسات جامعة الدول العربية، وهو يعكس أيضاً غياب القرار السياسي الذي يحصن العملية التنموية والتعاون الاقليمي.

وكما ان العمل على المستوى الاقليمي لا يرتقي الى مستوى التحديات التي تواجهها المنطقة، فان الحضور الدولي لممثلي المنطقة ودولها يعكس كذلك ضعفاً في التمثيل لاسيما في المنتديات الهامة التي تطرح تحديات وهموم حيوية بالنسبة للمنطقة ولها تأثير على واقعها ومستقبل شعوبها. إذ شهد العام 2010 العديد من المناسبات الدولية البالغة الأهمية بالنسبة إلى المواضيع التنموية، حيث لم تكن المشاركة العربية على مستوى الحدث.

فبمناسبة عشرية إعلان الألفية عقدت قمة دولية في شهر أيلول / سبتمبر في مقر الامم المتحدة حيث عرض الأمين العام تقريره عن واقع اهداف الالفية للتنمية، فاكد ان الاتجاه العام لا يشير الى قدرة الجهود المبذولة على تحقيق الاهداف،

لاسيما الهدف الاول الخاص بالفقر، فيما لو لم يتم تدارك الاوضاع والعمل من اجل احترام الالتزامات و اقرار السياسات الضرورية لذلك.

كما انعقدت القمة الدولية حول تغير المناخ، حيث يتناول النقاش مصالح الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، والتي بحثت في امكان التوصل الى اتفاق اطار حول التحديات التي يملئها موضوع التدهور البيئي. ولكن لم تتوصل القمة إلى أي نتيجة تذكر في هذا المجال باستثناء تأسيس صندوق أخضر خاص لمعالجة نتائج التحديات البيئية ولكن من دون تحديد آليات عمله والسياسات التي تعالج الاسباب وراء هذه التحديات. كما أنه لم يتم التوصل الى اتفاقية للحد من انبعاث الغازات الملوثة تكون ملزمة للدول لا سيما للدول الصناعية التي تعتبر الأكثر تلويثاً وبالتالي تتحمل المسؤولية الأكبر عن تغير المناخ.

كما شهد العام 2010 انعقاد قمة مجموعة العشرين والتي التأمت لمعالجة الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية من دون التوصل الى حلول أو اتفاقية للتدابير الوقائية في المستقبل. فيما اعتبرت من قبل بعض كبار المشاركين انها كانت قمة لتبادل الافكار ليس إلا. ويذكر أن المملكة العربية السعودية دعيت الى القمة بوصفها من الدول التي يعول عليها على تمويل الاقتصاد العالمي والاثار الناتجة عن الأزمة العالمية.

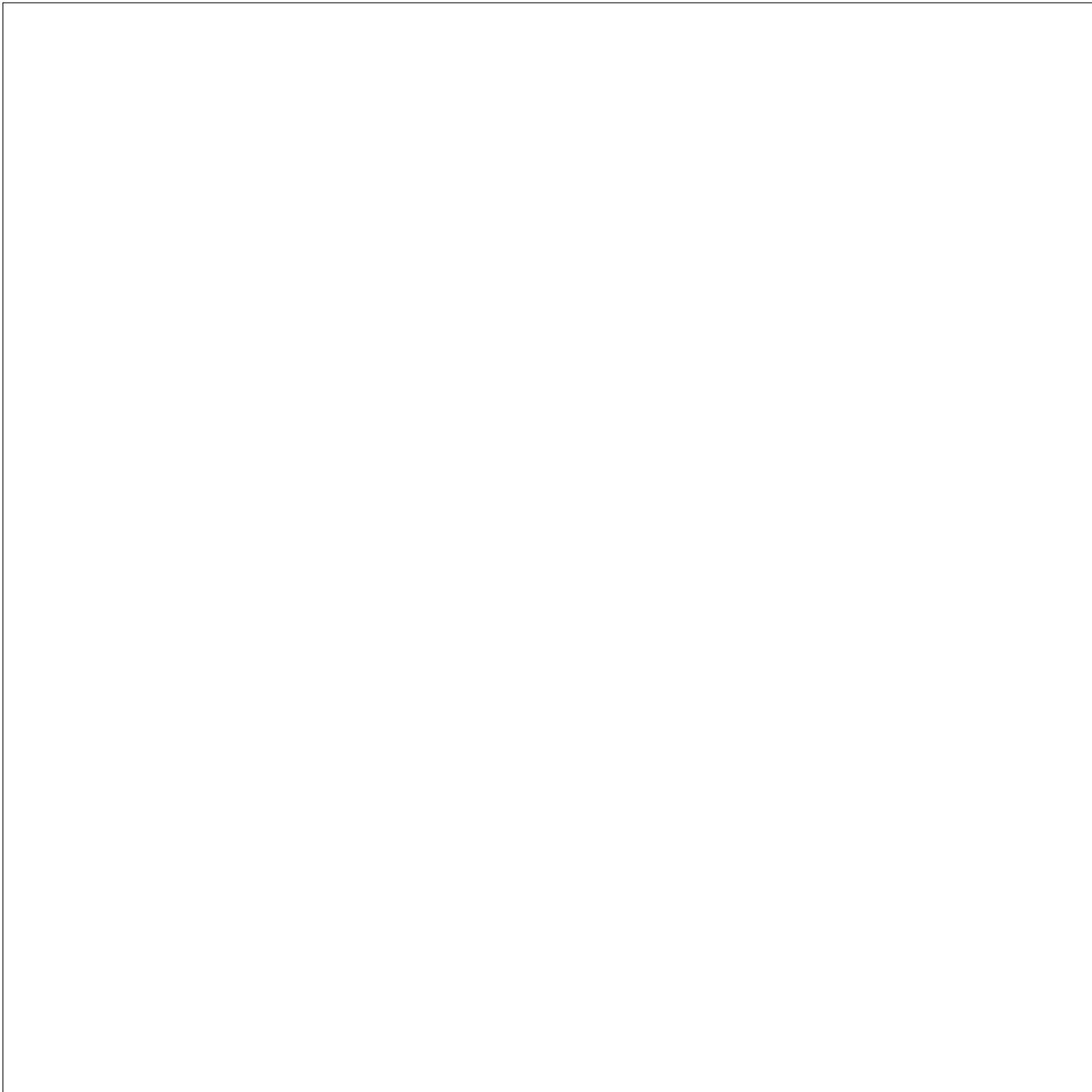
امام كل هذه التحديات الدولية والاقليمية والوطنية، لا بد من ان تعزز المشاركة العربية في المنتديات والقمم على المستويين الدولي والاقليمي لحماية المصالح المشتركة وتمكين دول المنطقة من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها. ان ذلك يتطلب اطلاق الحوار بين كافة الجهات المعنية وبمشاركة فعلية من قبل منظمات المجتمع المدني.

وتسعى الشبكة في هذا السياق ومن خلال برامجها، الى تعزيز القدرات التفاوضية للمجتمع المدني من خلال توفير الموارد المطلوبة لتمكينه من التقدم بالاقترحات البناءة من اجل مستقبل افضل.

يعكس هذا التقرير النشاطات التي قامت بها الشبكة خلال العام 2010 والتي تصب في هذا الاتجاه، والفضل في انجازها يعود الى الفريق الذي لم يتوان عن العمل لتحقيق الاهداف المقررة، ولأعضاء الشبكة عموماً واعضاء مكتب التنسيق خصوصاً والذين لا ييخلون بوقتهم وبجهدهم لانجاح العمل.

ختاماً، لا بد من التنويه أيضاً بالعلاقات والجهود التي يقوم بها الزملاء في الشبكات الدولية الصديقة التي تنتمي اليها الشبكة والذين لم يتوانوا عن تقديم الدعم والتضامن والمعرفة والخبرات الضرورية لتحسين اداء الشبكة وعمل أعضائها. واخيرا الشكر موصول الى الجهات المانحة التي وفرت الموارد الضرورية لكي تتمكن الشبكة من تنفيذ برامجها.

زياد عبد الصمد



خلال العام 2010، واجهت المنطقة العربية وغيرها من المناطق النامية في العالم الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بالإضافة إلى أزمة المواد الغذائية والطاقة والمناخ. وفي حين أنّ مختلف بلدان المنطقة قد تأثرت بوضوح، كشفت الأزمة عن نقاط الضعف في الحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. ونقاط الضعف هذه متجذرة بين نماذج النمو الاقتصادي الذي تبنته والتحديات التنموية التي تعاني منها المنطقة، وقد شعر المواطنون بهذه الأزمة متعددة الأبعاد من خلال الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والطاقة. وإضافة إلى ذلك، انعكست الأزمة في تدني الطموح في خلق فرص العمل والقضاء على الفقر.

وفي حين، نفت الحكومات العربية والبلدان النامية الأخرى الآثار المتأتبة عن الأزمة، عكست شعوب المنطقة الضغوطات على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاحتجاجات التي اندلعت منذ العام 2008 في مختلف البلدان العربية. واتخذت الاحتجاجات أبعاداً جديدة خلال العام 2010 لتصل إلى التعبئة العامة على المستوى الوطني في العام 2011 في تونس والأردن ومصر واليمن والبحرين وليبيا وغيرها من البلدان. وتعكس هذه الاتجاهات تراكم التقصيرات في نموذج التنمية وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى القمع والقيود السياسية.

وبناءً عليه، برزت بوضوح المشاكل الأساسية التي تتناولها الشبكة، ومنها:

1. ضعف أو انعدام الرؤى والخطط الاجتماعية والاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية، في حين يقتصر مضمون السياسة على نموذج واحد تقدمه وتدافع عنه مؤسسات من خارج المنطقة، بمن فيها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك بعض الدول ذات المصالح والاهتمامات في المنطقة.
2. الدور والقدرات المحدودة التي تتوفر لمنظمات المجتمع المدني المحلية في مجال التأثير في السياسة وصياغتها، ولاسيما في السياسات المرتبطة بالهجوم الاجتماعية والاقتصادية.

في هذا الإطار، أنجزت الشبكة خلال العام 2010 برنامجاً شاملاً يتناول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والاصلاحات

السياسية ذات الصلة في المنطقة العربية، مع تركيز خاص على تعزيز وظيفة الرقابة والبحوث التي تجريها الشبكة. وساهمت هذه البرامج في تحقيق الأهداف العامة التي وضعتها الشبكة للسنوات 2010-2012، وهي تتضمن:

1. تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في مجال الضغط والتأثير على عمليات صنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
2. تعزيز قنوات التأثير المتوفرة لمنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.
3. تعزيز توافر المواد والمعرفة القائمة على مقارنة حقوقية وجندرية لسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما يعكس أصوات المجتمع المدني في المنطقة.

وقد توافقت عضوية الشبكة على أهمية تعزيز وظيفة الرصد والمراقبة للسياسات العامة مع التركيز على السياسات الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل هذا تعزيز قدرات الرصد والمراقبة لدى المجموعات الوطنية للنظر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور قائم على الحقوق. ويشمل هذا أيضاً إصدار تقرير إقليمي كل سنتين يناقش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسات في المنطقة، بما في ذلك حالات دول معينة فضلاً عن التفكير في مسارات السياسات الإقليمية والدولية. وقامت الشبكة بإطلاق أداة المراقبة هذه في العام 2010، وهي تركز على عمليات التحريك والائتلافات الوطنية على خلفية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، عملت الشبكة على تطوير منهجية عمل لدراسة الهشاشة في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، مما سيدعم مجموعات المجتمع المدني في رصد مدى فعالية السياسات العامة في حماية المجموعات الوطنية المعرضة في حال الأزمات الخارجية، مثل الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة والغذاء.

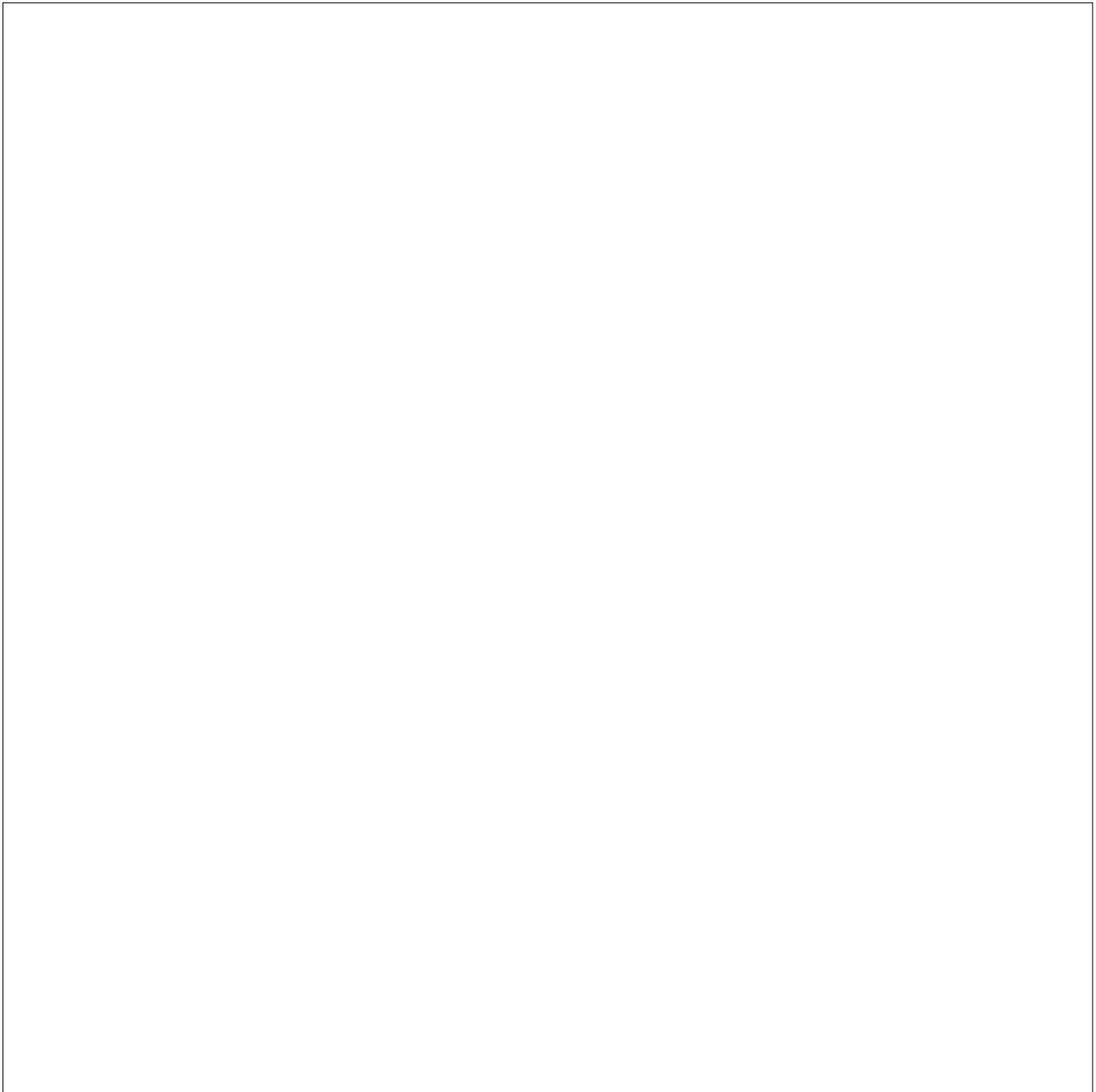
وفي إطار متابعة التحضيرات للقمّة العربية الاجتماعية والاقتصادية الثانية، انخرطت الشبكة في عملية مشاورات مع وكالات جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في محاولة لتعزيز المساحة لمشاركة منظمات المجتمع المدني في القمة. واستندت أعمال الشبكة التحضيرية للقمة إلى سلسلة من المشاورات مع أعضاء الشبكة المختلفين وغيرها من منظمات المجتمع المدني الشريكة لها والباحثين الذين يعملون مع الشبكة.

في حين تركز الشبكة على السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تشدّد على العلاقة بين الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية وعمليات الإصلاح نحو الحكم الديمقراطي. وفي هذا السياق، تبقى حرية تكوين الجمعيات والتعبير ونشاط منظمات المجتمع المدني في صميم تعزيز دور المجتمع المدني في المنطقة.

خلال العام 2010، واجهت الشبكة إشكالية مباشرة في هذا المجال عندما واجهت ورشة العمل حول الأهداف الإنمائية للألفية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية (في تشرين الأول/أكتوبر 2010)، والتي كان مقرراً عقدها في البحرين قيوداً شديدة من السلطات البحرينية بدءاً من رفض منح تأشيرات الدخول لأكثر من نصف المدعوين الأجانب. وتعرضت الورشة نفسها إلى ضغوط كبيرة في عملية التنظيم خصوصاً أنّ البحرين كان يشهد فترة من التوتر بين المجتمع المدني والحكومة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وفي ظلّ هذه الظروف تمّ إلغاء الورشة.

ولإعلام مجموعات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى عن عملها، تصدر الشبكة نشرة إخبارية إلكترونية شهرية باللغتين العربية والإنكليزية حيث تسلط الضوء على المبادرات والتحركات الرئيسية التي اتخذتها كما توفر المعلومات حول مسارات اقليمية ودولية مهمة لمنظمات المجتمع المدني، إضافة الى بعض القضايا المحددة مثل المناقشات المتعلقة بالتجارة والتنمية.

يعرض التقرير الآتي التدخلات البرنامجية الرئيسية التي قامت بها الشبكة وعدد من أعضائها والمنظمات الشريكة لها خلال العام 2010، وهي تتصل بشكل أساسي برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال آليات المراجعة الدورية الشاملة التابعة للأمم المتحدة والعمل المتصل بعمليات السياسة الأورو-متوسطة والأهداف الإنمائية للألفية وقضايا التجارة والتنمية.



عمل الشبكة على السياسيات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

العمل وفقاً لألية المراجعة الدورية الشاملة التابعة للأمم المتحدة:

ترى الشبكة أنّ القيمة المضافة الاساسية في انخراط المجتمع المدني بنشاط حول عملية المراجعة الدورية الشاملة التابعة لمجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة (<http://www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/uprmain.aspx>) تكمن فيما بعد تحضير وتطوير التقارير وتقديمها عبر الالية. فمن شأن هذا النشاط في المدافعة حول التوصيات المتعلقة بوضعية حقوق الانسان أن يساهم في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في رصد وتقييم حالات الحقوق وصنع السياسات العامة وتعزيز المساءلة للحكومات. حتى العام 2010، شاركت الشبكة فعلياً بعمليات المراجعة الدورية الشاملة المتعلقة خصوصاً بمراجعة حالة حقوق الإنسان في مصر ولبنان والسودان وسوريا.

ساهمت الشبكة، إلى جانب تحالفات من المنظمات الوطنية في كل بلد، في تطوير وتقديم التقارير التي تلقي الضوء على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وتطرق كل تقرير إلى الحق في مستوى معيشي لائق، الحق في العمل، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الضمان الاجتماعي وآثار تحرير التجارة على أوضاع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وشددت التقارير أيضاً على التفاوتات الجندرية والفوارق الإقليمية - المناطقية، كما تضمنت مجموعة من التوصيات لاتخاذ إجراءات علاجية.

حالة حقوق الإنسان في لبنان

مشاهدات من المجتمع المدني
في ضوء المراجعة الدورية الشاملة



شبكة المنظمات العربية
غير الحكومية للتنمية

وكان العمل حول آلية المراجعة الدورية الشاملة قائماً على عمليات الرصد الوطني وبناء التحالفات والتأييد. هذا العمل الذي بدأ قبل دورة المراجعة واستمرّ بعدها، تضمّن المدافعة والضغط على الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، والعمل مع وسائل الإعلام فيما يتعلق بالاضاءة على عملية الاستعراض الدوري الشامل ومطالب منظمات المجتمع المدني، إضافة الى الضغط على الحكومات الوطنية.

في لبنان تمّ إصدار منشور يتضمّن أربعة تقارير حول وضعية حقوق الإنسان في لبنان وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمدنية للاجئين الفلسطينيين، وتقرير حول حقوق المرأة، وآخر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأطلق المنشور في جلسة علنيّة جمعت أكثر من 50 مشاركة ومشاركة من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات العامة والأكاديميين والإعلاميين في لبنان.

متابعة العمليات والآليات ضمن الشراكة الأورو-متوسطية

يرتكز عمل الشبكة في هذا المجال على تعزيز حراك منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية فيما يتعلق بمتابعة المسارات الأورو-متوسطية وتشجيع المناقشات ذات الصلة فيما بينها وخلق مساحة لمشاركتهم في العمليات الأورو-متوسطية الرسمية. وترى الشبكة أنّ المشاركة الفعالة والنشطة للمجتمع المدني ضرورية لضمان نتائج أفضل للسياسات في منطقة الأورو-متوسط. وفي صلب هذه المشاركة تكمن مهمة الرصد والتقييم للآثار المترتبة عن السياسات الأورو-متوسطية على الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

خلال العام 2010، واصلت الشبكة جهودها على المستوى الاقليمي مركزةً على تعزيز العمل الدفاعي على صعيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية من قبل منظمات تتابع المسارات الأورو-متوسطية. للسنة الثانية، نظمت الشبكة بالتعاون مع أعضاء المنبر المدني الأورو-متوسطي جلسةً حول السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنتدى المدني الأورو-متوسطي 2010. وقد عُقد المنتدى في مدينة أليكنتي في اسبانيا من 14 إلى 16 أيار / مايو 2010 حيث عالجت الجلسة قضايا تتعلق بـ: "المسارات الأورو-متوسطية فيما بعد الأزمات الدولية وفي اطار اقرار اتفاقية لشبونة الاوروبية" و"دور المجتمع المدني في رصد السياسات الأورو-متوسطية الاجتماعية والاقتصادية". وتتعاون الشبكة بشكل وثيق مع شبكة يوروستيب (ومقرّها بروكسيل) في هذا الصدد.

وقد استمرت الشبكة في عملها المتعلق بمراجعة التقدم الذي أحرزته سياسة الجوار الأوروبية في العام 2010 مع التركيز تحديداً على خطط العمل في لبنان ومصر والسلطة الفلسطينية. وقد تمّ وضع التقرير حول خطة العمل الخاصة بلبنان بالشراكة مع اتحاد المقعدين اللبنانيين والشبكة المسكونية لمناصرة الأشخاص المعوّقين والمنبر المدني الأورو-متوسطي في لبنان. أما التقرير حول خطة عمل مصر فوضع بالشراكة مع الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، في حين وضع التقرير حول خطة العمل الفلسطينية بالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.

مناقشة الأهداف الإنمائية للألفية وسياسات التنمية

عملت الشبكة على الأهداف الإنمائية للألفية منذ اطلاقها وهي تسهم بشكل مباشر في الجهود الوطنية والإقليمية في هذا المجال الى جانب منظمات المجتمع المدني والوكالات الحكومية والمنظمات الدولية. وترى الشبكة هذه الأهداف كأداة مهمّة لرصد جهود التنمية في المنطقة وليس كأجندة تنموية شاملة. وبينما تعمل على الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها أداة عالمية ضمن جهود التنمية، تلاحق الشبكة النقاش النقدي للأهداف وعلاقتها بسياسات التنمية الوطنية والعمل وحقوق الإنسان بشكل عامّ. ضمن هذا الإطار، عملت الشبكة على تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية تجاه تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مسارات التنمية في ما يتعلّق بالأهداف الإنمائية للألفية.

في العام 2010، كتّفت الشبكة أنشطتها ضمن مسار عملية مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية عبر تقرير تحليلي بعنوان «تقييم عملية الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية؛ استطلاع القضايا الرئيسية» أعدته مجموعة من الباحثين والناشطين في التنمية في المنطقة العربية. وقد ركّز التقرير على ثلاث قضايا رئيسية تواجه العملية في المنطقة هي المساعدات التنموية الرسمية وقضايا الجندر والمساواة والأهداف الإنمائية للألفية وإدماج هذه الأهداف في صنع السياسات الوطنية والمحليّة. وتبع هذا المنشور 7 دراسات لحالات وطنية لتقييم عمليات الأهداف الإنمائية للألفية في المغرب وتونس ومصر والسودان ولبنان والأردن والبحرين. وتنسق الشبكة كذلك مع عدد من الشبكات الدولية التي تلعب دوراً هاماً في جهود المجتمع المدني الدولي لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، مثل النداء العالمي لمكافحة الفقر والراصد الاجتماعي.

وكانت المشاركة في قمة مراجعة الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة فرصة لتسليط الضوء على حالة التنمية والأهداف الإنمائية في المنطقة العربية. وقد قامت مديرة البرامج في الشبكة بتقديم عرض خلال أنشطة المجتمع المدني الموازية لقمة مراجعة أهداف الألفية حيث تمّ التطرّق إلى تأثيرات الأزمات العالمية على وضع المرأة في المنطقة. ثم أصدرت الشبكة ورقة موقف مفصّلة فيما يتعلق بالمراجعة وبياناً بعد القمّة حول النتائج التي تم التوصل إليها لإعلام مجموعات المجتمع المدني بها. أما خطة عمل الشبكة فتتضمّن العمل على التحضير للحظة المراجعة لأهداف الألفية في العام 2013، لذا فهي تولي اهتماماً خاصاً لمراجعة التماسك الهيكلي لأهداف الألفية للتنمية (العلاقة بين الهدف 8 وأول 7 أهداف) ولمكانة الحقوق في اجندة الاهداف.

خلال العام 2010، دخلت الشبكة في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنطقة العربية (برنامج إدارة الحكم <http://www.undp-pogar.org>) لإنتاج تسعة تقارير قطرية (من المغرب وتونس ومصر والسودان ولبنان والأردن وموريتانيا واليمن والكويت) وأربعة دراسات حول مبادرات مكافحة الفساد والنزاهة في قطاعات تقديم الخدمات

الأساسية. وبما أنّ تحقيق أهداف الإنمائية للألفية ينطوي على التعليم والرعاية الصحية ومشاريع المياه والصرف الصحي، تسعى التقارير إلى تقديم نظرة عامّة عن النزاهة ومبادرات مكافحة الفساد في هذه القطاعات.

وكذلك، بدأت الشبكة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية على مشروع من شأنه أن يعزز التعاون بين البرلمانات والمجتمع المدني لرصد التقدم المحرز على مستوى الأهداف الإنمائية للألفية في الدول العربية. ويشمل المشروع تطوير قدرات البرلمانيين وممثلي المجتمع المدني للعمل على الرصد والضغط بهدف تحفيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو يشمل إضافةً إلى ذلك أنشطة إقليمية ووطنية لتعزيز عمل البرلمانيين على الأهداف وتطوير دليل للبرلمانيين حول العمل على الأهداف في المنطقة العربية.

تعزيز العمل على سياسات التجارة الخارجية وآثارها التنموية

كجزء من عملها على إصلاح السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية والرصد ذات الصلة والجهود البحثية، تعمل الشبكة على تناول تأثيرات التجارة وسياسات الاستثمار وعلى الأعمال التدريجي للحقوق وأهداف التنمية في المنطقة. يساعد هذا النهج على دمج العمل المتصل بآثار سياسات التجارة الخارجية وتحريرها الذي أخذته الشبكة على عاتقها في إطار أوسع ومستند إلى مقارنة تنموية وحقوقية مما يعد بجذب المزيد من منظمات لحقوق الإنسان ومنظمات التنمية إلى العمل في هذا المجال. وتعمل الشبكة على العلاقة بين قضايا التجارة والتنمية مركزةً على تمكين قدرات المجتمع المدني في المنطقة العربية على تعزيز الأولويات التنموية في إطار عمليات صنع السياسة التجارية.

أحد الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الشبكة في هذا الإطار هو متابعة العمل المتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتضمن ذلك تنظيم مناقشة على المستوى المحلي حول التحديات التي يواجهها السودان للانضمام إلى المنظمة والتأثيرات المحتملة على حالة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وأسفر الاجتماع عن تشكيل مجموعة نقاش تهتم بمواصلة النقاش حول سياسات التجارة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني. وكذلك بدأت الشبكة العمل على وضع كتيب معلومات حول تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تواجهها الدول العربية وخصوصاً البلدان الأقل نمواً كالسودان واليمن.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الشبكة بتحليل الآثار المترتبة عن التجارة الدولية وسياسات الاستثمار على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في عرض المراجعة الدورية الشاملة حول حالة حقوق الإنسان في مصر ولبنان والسودان. ولتعزيز جهود كهذه تعمل الشبكة حالياً على تطوير دليل لجماعات المجتمع المدني حول مراقبة آثار سياسات التجارة الخارجية على وضعية حقوق الإنسان وتحليل التزامات الدولة بموجب القانون الدولي.

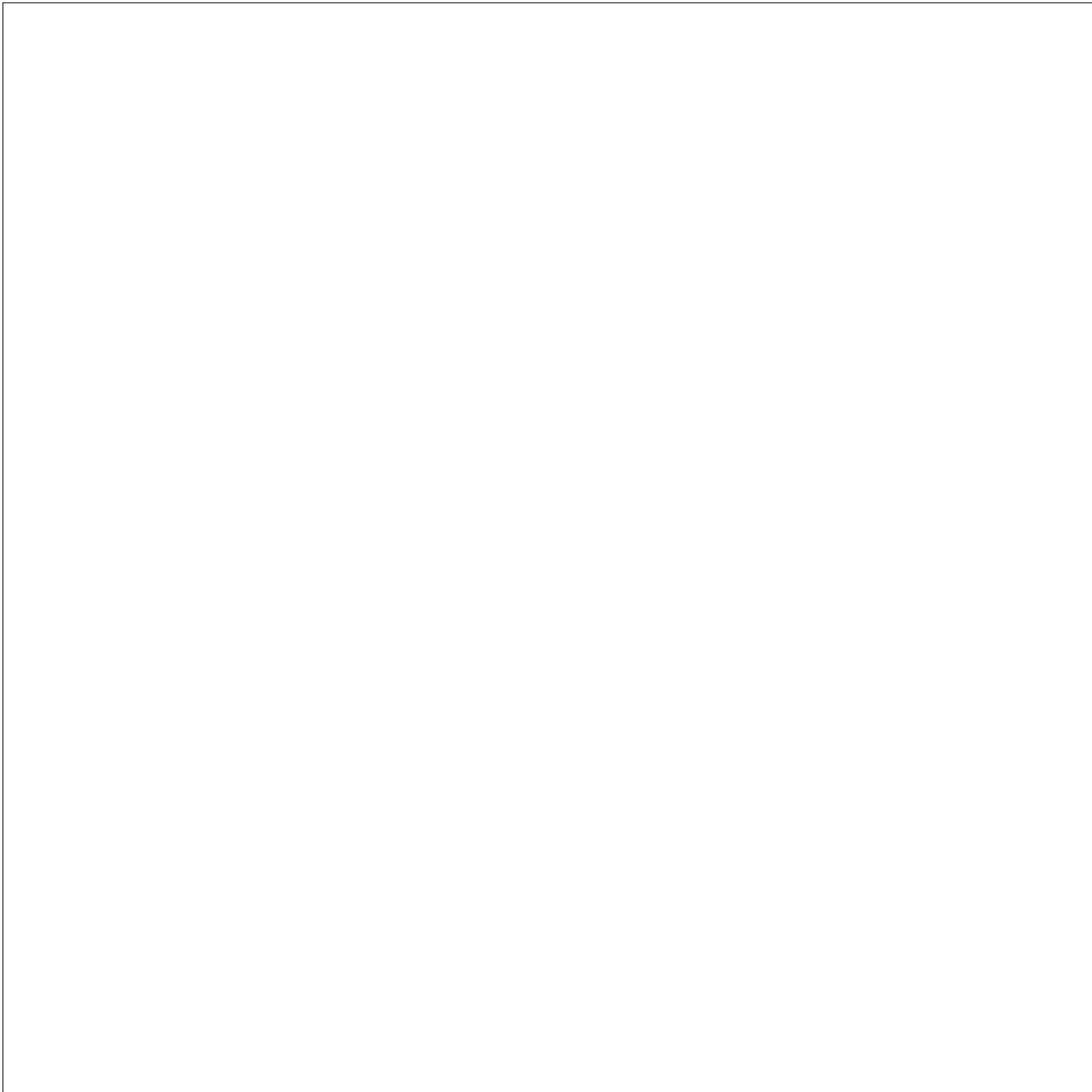
كما وتعمل الشبكة مع مجموعة من الباحثين من المنطقة العربية على تطوير التحليل المرتبط بدور قطاع الخدمات والتجارة في الخدمات في عمليات التنمية. ونظراً لأن التجارة في الخدمات تشكل موضوع نقاش جارٍ في الدول العربية على الصعيد الإقليمي والثنائي والمتعدد الاطراف، يسعى هذا العمل إلى تقديم مجموعة من التوصيات إلى صانعي السياسات في هذا المجال إضافة إلى منظمات المجتمع المدني التي تتابع هذه القضايا في المنطقة العربية. ويتضمن هذا العمل سلسلة من أربع أوراق تتناول المواضيع التالية:

1. تحديات تحرير الخدمات على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي: حالة الدول العربية

2. تحديات التفاوض في التجارة في الخدمات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين: حالة مصر والأردن في مفاوضاتهما مع الاتحاد الأوروبي

3. دور النظم المحلية (domestic regulations) في الاستفادة من التجارة في الخدمات

4. انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية والتحديات في إطار الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات والأبعاد التنموية



الشراكة مع الراصد الاجتماعي

(www.socialwatch.org): استمرت الشبكة في مشاركتها الفعّالة في الراصد الاجتماعي فساهمت بتقرير الراصد الاجتماعي للعام 2010 من خلال فصل بعنوان «الدول العربية والأهداف الإنمائية للتنمية: وعودٌ منسيّة وخطوات منتظرة». وكذلك قامت المنظمتان بإصدار النسخة العربية من تقرير الراصد الاجتماعي 2009 في اجتماع عام كانت وزيرة المالية اللبنانية السيدة رباّ الحُسن المتحدّثة الرئيسية فيه.



الراصد الاجتماعي

تقرير العام 2010

زمن الاتفاقيات الجديدة

بعد السقوط



لمواجهة الآثار الدرامية الاجتماعية والبيئية للأزمات المتعددة الحالية، نحن بحاجة إلى برنامج شامل للعدالة يتضمن: **العدالة المناخية** (الاعتراف بـ "الديون المناخية"، الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وتعزيز وظيفة لائقة لخلق اقتصاد أخضر). **العدالة الجالية، والعدالة الضريبية والاقتصادية** (القطاع المالي يجب أن يدفع ثمن الكوارث التي أنتجها). **والعدالة الاجتماعية بين الجنسين** (تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والخدمات الاجتماعية العالمية الأساسية و"الكرامة للجميع") **والعدالة... القديمة المتعارف عليهما** (القضاة والمحاكم) للمطالبة بالحقوق الأساسية للناس.

تقرير عن التقدم المدني العالمي المتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين

المنتدى الاجتماعي العالمي



(www.forumsocialmundial.org):

تابعت الشبكة مشاركتها الفعّالة في أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي والعمليات الإقليمية المتعلقة به. في تشرين الأول 2010 شاركت الشبكة في منتدى الصحة والبيئة والأرض في القاهرة. وبالشراكة مع منظمة المساعدات الزوجية ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية ومنتدى التنسيق الفلسطيني في لبنان وشبكة المنظمات غير الحكومية في صيدا وجمعية الرعاية وجمعية التنظيم الأسري والأونروا ومنظمة العمل الدولية والجمعية اللبنانية للدراسات والتعليم، نظّمت الشبكة منتدىً

مواز للمنتدى العالمي حول التعليم في فلسطين يدعى «التعليم كشرط مسبق للتنمية البشرية؛ التحديات التي تواجه الشعوب التي تعاني من الاحتلال». وهدف هذا المنتدى إلى إظهار التضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد عُقد في بيروت في 28 و29 تشرين الثاني 2010. ورکز المنتدى على خبرة الشعب الفلسطيني حول العالم وألقت المناقشات الضوء على الضغوط التي تفرضها التحديات التعليمية والاجتماعية على الشعوب الخاضعة للاحتلال وعلى نضالهم من أجل السلام والعدالة الاجتماعية.

فعالية المساعدات:

عملت الشبكة على قضية فعالية المساعدات وعلى إعلان باريس (<http://www.oecd.org/dataoecd/30/63/43911948>). عملت الشبكة على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي كجزء من شبكة «بتر أيد Better Aid» (<http://www.betteraid.org>) والمنتدى المفتوح حول فعالية منظمات المجتمع المدني (<http://www.cso-effectiveness.org/?lang=en>). واستكمالاً لمنتدى أكرا وتحضيراً لمنتدى بوسان الذي يُعقد في 2011، نظمت الشبكة عدة ورشات عمل بالإضافة إلى مشاورات بين أصحاب المصالح المختلفة في هذا الإطار، جامعة ما بين ممثلي المجتمع المدني ومجتمع المانحين والمنظمات الدولية والإقليمية وحكومات الدول المضيفة. ومن بين هذه النشاطات، ساهمت الشبكة في تنظيم المشاورات الوطنية في المغرب في 29-31 أيار/مايو ولبنان في 7-9 تموز/يوليو جمعت منظمات من المجتمع المدني مع ممثلين عن الحكومات والجهات المانحة.

المنتدى من أجل المستقبل:



شكّلت الشبكة مساهماً فعالاً في تنسيق مسار المجتمع المدني في عمليات المنتدى من أجل المستقبل. وقد نظمت الشبكة منتدى اقليمي حول مشاركة الشباب في تشرين الثاني 2010 في بيروت. وقد أتى المنتدى في سياق التحضيرات للمنتدى السنوي من أجل المستقبل الذي عقد في كانون الثاني 2011 في الدوحة، قطر، برعاية مشتركة لكل من كندا وقطر. وتضمّنت الورشة أكثر من 100 مشارك ومشاركة من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتخلّلتها مشاركة ممثلي الجهات الرسمية والبعثات الدبلوماسية. وناقش المشاركون، وهم ناشطون في المجتمع المدني تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، قضايا حول المشاركة السياسية والانخراط الاجتماعي والاقتصادي والغنى الثقافي لدى الشباب في المنطقة، ثم توصلوا إلى لائحة بـ30 توصية للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المنطقة وبلدان مجموعة الثمانية.

1. سلسلة من الإصدارات لتقييم عمليات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وهي تتضمن الآتي:
 - "استطلاع حول القضايا الأساسية" يعالج 3 قضايا محوريّة حول عمليات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، قام به 3 خبراء حول: المساعدة الإنمائية الرسمية (عزّام محبوب) والمساواة بين الجنسين (منال محمد عبد الحليم) وإدماج الأهداف الإنمائية للألفية (رياض الخوري).
 - "دراسة قضايا وطنية" في 7 دول عربية (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، السودان، تونس واليمن) قامت بها منظمات المجتمع المدني لتقييم عمليات الأهداف الإنمائية للألفية في بلدانها.
 - تقرير تقييمي حول بناء التخطيط والقدرات الإحصائية تجاه مشروع الأهداف الإنمائية للألفية الذي تقوده الشبكة بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى أربع سنوات.
 - منشور حول الأهداف الإنمائية للألفية يلخص نتائج هذه الإصدارات وموقف الشبكة من هذه الأهداف.
2. منشور يتابع التطبيق العملي لمشاركة منظمات المجتمع المدني في المراجعة الدورية الشاملة لدى مجلس حقوق الانسان.

وضعية حقوق الإنسان في لبنان: سلسلة من تقارير المجتمع المدني قدمت الى عملية المراجعة الدورية الشاملة 2010 في ضوء مراجعة لبنان في الدورة الأولى (2010).
3. التغير المناخي؛ قضايا اقليمية ودولية، وهو عبارة عن ورقتين: الورقة الأولى بعنوان «التغير المناخي ودور منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية»، أما الورقة الثانية فعنوانها «التقاسم المنصف للفضاء الجوي والتنمية: بعض الجوانب الهامة».
4. تقرير الراصد الاجتماعي 2010 "حان الوقت لاتفاق جديد: مرحلة ما بعد السقوط"، نسخة باللغة العربية.

5. البنك الإسلامي للتنمية: من تنمية رأس المال إلى تنمية المجتمع، (محمد نوري، رئيس المجلس الفرنسي للمالية الإسلامية).
6. التطورات المتعلقة بآليات الشراكة الأورو-متوسطة وتأثيرها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الدول العربية (د. محمد السعدي، المغرب).
7. التحديات المتعلقة بتحرير التجارة في الخدمات على المستويات المتعددة الاطراف والاقليمية: حالة الدول العربية (د. أحمد غنيم، مصر).

التقرير المالي للفترة ما بين 2010/1/1 و 2010/12/31

المشروع: كل المشاريع
العملة: دولار أميركي

أ- مصاريف العام 2010:

المصاريف 2010	الشرح
104,969.00	المصاريف الادارية
52,983.00	التشبيك
40,157.00	المعلوماتية والاتصال
670,707.00	برامج ونشاطات عام 2010
5,033.00	التضامن
873,849.00	مجموع مصاريف عام 2010

ب. إيرادات العام 2010:

الإيرادات 2009	الشرح
-4,333.00	أ- رصيد مدوّر
	ب - مداخيل عام 2010
134,990.00	مؤسسة فور د فاوندیشن
673,271.00	داياكونيا
50,759.00	المساعدات الشعبية النرويجية
31,565.00	منتدى المجتمع المدني الدولي للديموقراطية
36,258.00	كريشتن ايد
18,620.00	الراصد الاجتماعي
126,005.00	مركز البحوث للتنمية الدولية
31,845.00	السفارة الكندية
55,993.00	برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNOPS)
10,736.00	ايون فاوندیشن
450.00	ج - اشتراكات الاعضاء
10,525.00	د - مداخيل أخرى
1.181.017.00	مداخيل عام ٢٠١٠
1,176,684.00	مجموع المداخيل للعام 2010
302.835.00	الرصيد في 2010/12/31

الاسم	المؤسسة	البلد
قاسم عينا	هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان	لبنان
وفاء اليسير	هيئة تنسيق الجمعيات الأهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان	لبنان
ماجد حمتو	تجمع المؤسسات الاهلية في صيدا	لبنان
علام جرار	شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية	فلسطين
أيلين كئاب	شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية	فلسطين
عثمان مخون	الفضاء الجمعي	المغرب
عز الدين الأصبحي	مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان	اليمن
جمال الجواهري	جمعية الأمل العراقية	العراق
حسن عبد العاطي	منتدى المدني السوداني	السودان
نعمت كوكو	مركز الجندر للبحوث والتدريب	السودان
علاء شكرالله	جمعية التنمية الصحية والبيئية	مصر
مجدي عبد الحميد	الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية	مصر
آمنة فلاح	اتحاد المرأة الأردني	الأردن
مختار تريفني	الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان	تونس
عبد النبي العكري	الشبكة البحرينية	البحرين